

المحور الرابع: الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

أحال مجلس الشعب بجلسته المعقودة في ١٨ / ٤ / ٢٠٠٦ - مشروع قانون يربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة (الجهاز الإداري، الإدارة المحلية، الهيئات الخدمية)، ومشروعات قوانين يربط حساب ختامي الهيئات العامة الاقتصادية (وعددها ٥٩ مشروعاً) ومشروع قانون يربط حساب ختامي الهيئة القومية للإنتاج الحربي، وحساب ختامي الخزنة العامة عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى لجنة الخطة والموازنة لبحثها ودراستها وإعداد تقارير عنها تعرض على المجلس.

وقد أعدت لجنة الخطة والموازنة تقريراً مبدئياً عن حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (٢٠٠٥/٢٠٠٤) عرض على المجلس في مايو ٢٠٠٦ تضمن قسمين أساسيين هما: حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، حساب ختامي الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي، وقد أتيح التقرير لأعضاء المجلس لتدارسه لحين ورود ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأنه. وقد تم عرض هذا التقرير ضمن كتاب "وزارة المالية في مجلسي الشعب والشورى" الذي صدر في العام الماضي، ولهذا فسوف نستبعد عرض ذات التقرير هذا العام تجنباً للتكرار، ونستهل هذا المحور بعرض ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات وتعقيبات وزارة المالية عليها، ثم نعرض لتوصيات التقرير التكميلي الذي أعدته لجنة الخطة والموازنة هذا العام ومناقشات المجلس له، ثم نرصد تعقيب السيد وزير المالية على كل ما سبق.

أولاً: ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات وردود وزارة المالية عليها

١- ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات^{٤٢}

تولى السيد الدكتور المستشار جودت الملط رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات عرض أهم ملاحظات الجهاز حول الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ والتي أجمالها في النقاط التالية:

- استمرار الاتساع المستمر للفجوة بين الاستخدامات والإيرادات الفعلية، حيث أسفرت نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، عن استخدامات فعلية قدرها (١٧٩,٨) مليار جنيه، بينما بلغ المحقق الفعلي للإيرادات (١١٨,٤) مليار جنيه، بنقص قدره (٦١,٤) مليار جنيه مقابل (٥٥,٤) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ وبلغ نحو (٥٢,١) مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢.
- استمرار عدم تحقيق المستهدف من الإيرادات واستمرار النقص في الحصيلة الفعلية للإيرادات، حيث بلغ المحقق الفعلي من الإيرادات (١١٨,٤) مليار جنيه، بنقص عن الربط الأصلي بلغ (٦,٧) مليار جنيه، وبنقص عن الربط المعدل (١٧,٥) مليار جنيه. وقد تركز النقص في الحصيلة الفعلية للإيرادات عن الربط المعدل فيما يلي، الجمارك بنحو (٧,٣) مليار جنيه، الإيرادات السيادية الأخرى بنحو (٢,١) مليار جنيه، حصيلة الخصخصة بنحو (١,٠٠) مليار جنيه، فائض وأرباح الشركات والبنوك بنحو (١,٦) مليار جنيه، فائض البنك

⁴² عرض السيد المستشار رئيس الجهاز لتلك الملاحظات في اجتماع لجنة الخطة والموازنة بتاريخ ١٩/٢/٢٠٠٦. وكذا بجلسته مجلس الشعب التي عقدت بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٧، الفصل التشريعي التاسع، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة رقم (٨٠).

المركزي المصرى بنحو (١,٠٠) مليار جنيه، حصيلة بعض عناصر الإيرادات الجارية الأخرى بنحو (٢,٤) مليار جنيه، فائض البترول بنحو (٤,٣) مليار جنيه، حصيلة بعض الهيئات العامة الاقتصادية بنحو (٢٩٧) مليون جنيه، حصيلة مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بنحو (٣٠,٦) مليون جنيه. إلا أنه مع استمرار عدم تحقيق المستهدف من الإيرادات واستمرار النقص فى الحصيلة الفعلية للإيرادات فى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، فقد حدثت زيادة بالنسبة إلى حصيلة هيئة قناة السويس بنحو (٢,٤) مليار جنيه، حصيلة الضرائب العامة بنحو (١,٧) مليار جنيه، حصيلة الضرائب على المبيعات بنحو (١٩٣,١) مليون جنيه.

• استمرار الزيادة فى رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة، حيث بلغ رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ نحو (٧٨,٧) مليار جنيه، مقابل (٦٤,٨) مليار جنيه فى ٢٠٠٤/٦/٣٠، (٤٩,٥) مليار جنيه فى ٢٠٠٣/٦/٣٠، (٤٤,٦) مليار جنيه فى ٢٠٠٢/٦/٣٠، على التفصيل الآتى، مصلحة الضرائب العامة (٤٤,٤) مليار جنيه بنسبة ٥٦,٤% من إجمالى رصيد المتأخرات المستحقة للحكومة، مصلحة الجمارك (٣,٦) مليار جنيه، مصلحة الضرائب على المبيعات (١,٢) مليار جنيه، مستحقات وحدات الإدارة المحلية (١,٩) مليار جنيه، مستحقات الهيئات العامة الخدمية نحو (١,٥) مليار جنيه، الرسوم القضائية والغرامات التى تحصلها المحاكم والنيابات بناء على أحكام صادرة بالغرامة (٤,٥) مليار جنيه، باقى وحدات الجهاز الإدارى (٥,٥) مليار جنيه. كما بلغ رصيد المتأخرات المستحقة لوزارة المالية لدى بعض الهيئات العامة الاقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات الصحفية نحو (١٥,٥) مليار جنيه، ومتأخرات مصلحة الشهر العقارى والتوثيق نحو (٦٠٣,٣) مليون جنيه.

• استمرار الزيادة فى العجز الكلى، حيث أسفرت نتائج التنفيذ الفعلى للموازنة العامة للدولة عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، عن عجز كلى بلغ (٦١,٤) مليار جنيه، وقد تم تمويل جانب منه بنحو (١٦,٥) مليار جنيه بقروض داخلية وخارجية، ومن الأوعية الادخارية. وقد بلغت نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى مقوما بأسعار السوق الجارية (البالغ قيمته ٥٣٦,٦ مليار جنيه) نحو ١١,٤% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وهى ذات النسبة تقريبا عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ عن ناتج محلى إجمالى تبلغ قيمته ٤٨٥,٣ مليار جنيه.

• الزيادة المستمرة فى العجز الصافى، حيث بلغ العجز الصافى بختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو (٤٤,٩) مليار جنيه، وقد تم تمويله بأذون وسندات على الخزنة العامة، ومن الجهاز المصرفى، وقد زادت نسبة العجز الصافى إلى الناتج المحلى الإجمالى مقوما بأسعار السوق الجارية (٥٣٦,٦ مليار جنيه) إلى نحو ٨,٤% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٣، مقابل ٨,١% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣.

• انخفاض المديونية الخارجية لمصر، حيث بلغ إجمالى حجم المديونية الخارجية (٢٨,٩) مليار دولار فى ٢٠٠٥/٦/٣٠، وبلغ الدين الخارجى الحكومى نحو (١٠,٤) مليار دولار، الديون الخارجية المضمونة من الحكومة أو بنوك القطاع العام التجارية (١٨,٤) مليار دولار، وديون القطاع الخاص غير المضمونة من الحكومة أو بنوك القطاع العام التجارية (١١٥) مليون دولار.

• الزيادة الكبيرة والمستمرة في الدين العام الداخلى، حيث زاد صافى رصيد الدين العام الداخلى فبلغ فى ٢٠٠٥/٦/٣٠ (٥١١) مليار جنيه، مقابل (٤٣٥) مليار جنيه فى ٢٠٠٤/٦/٣٠، على التفصيل الآتى، بلغ صافى رصيد الدين الداخلى الحكومى (٣٤٩,٢) مليار جنيه، كما بلغ صافى رصيد مديونية الهيئات العامة الاقتصادية قبل بنك الاستثمار القومى (٤٧,٢) مليار جنيه، وبلغ صافى رصيد مديونية بنك الاستثمار القومى (١١٤,٦) مليار جنيه.

• زيادة عبء خدمة الدين العام الحكومى الداخلى والخارجى (الأقساط والفوائد)، حيث بلغ عبء خدمة الدين العام الحكومى الداخلى والخارجى (أقساط وفوائد) نحو (٤٤,٢) مليار جنيه عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، مقابل (٤٢,٢) مليار جنيه عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، بزيادة بلغت (٢) مليار جنيه، بنسبة ٤,٧%، الأمر الذى يشكل ضغوطا على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• مؤشرات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، حيث رصد الجهاز الملاحظات التالية:

- تباينت المؤشرات الاقتصادية الصادرة من الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص فى تحديد معدلات النمو والتضخم والبطالة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

- قصور الآليات المستخدمة فى توزيع مبالغ الدعم، الأمر الذى يترتب عليه تساؤل المردود الاجتماعى للفئات الأقل دخلا، وهو الهدف الحقيقى من إقرار الدعم.

- تحقيق فائض كلى فى ميزان المدفوعات عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، بلغت قيمته (٤,٥) مليار دولار، مقابل تحقيق عجز قيمته (١٥٨) مليون دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، مع ضالة قيمة التبادل التجارى السلعى لمصر مع مجموعة الدول العربية.

- زيادة صافى تدفقات الاستثمارات فى مصر إلى ٥,٢٣٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ مقابل ١٣٨,٩ مليون دولار فى العام السابق، وتحول صافى تدفق استثمارات المصريين إلى خارج البلاد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى صافى تدفق للداخل كنتيجة أساسية لاتجاه المصريين إلى بيع الأوراق المالية التى فى حوزتهم فى البورصات العالمية أكثر من اتجاههم للشراء منها، بالإضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار المباشر للمصريين خارج البلاد عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤.

• التعديلات التى أدخلت على اعتمادات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، حيث بلغ عدد هذه الهيئات خلال السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (٤٩) هيئة، مقابل (٥٩) هيئة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣. وقد قدرت جملة موازنات الهيئات الاقتصادية بنحو (٢٧٤,٨) مليار جنيه. وقد أدخلت تعديلات على موازنات هذه الهيئات أثرت بالزيادة على الربط الأصلى بنحو (٧١,٥) مليار جنيه بنسبة ٢٦%، مقابل (٧٢,٢) مليار جنيه بنسبة ٣٠,٦% فى العام السابق، على النحو التالى، نحو (٦٣,٤) مليار جنيه تعديلات تمت بموجب التأشيرت العامة للهيئات العامة الاقتصادية وتأشيرت الاستخدامات الاستثمارية للهيئات العامة الاقتصادية، وقد بلغ إجمالى التجاوزات غير المرخص بها لبعض الهيئات نحو (١٣) مليار جنيه.

• عدم تناسب صافى العائد المحقق بالهيئات العامة الاقتصادية مع الأموال المستثمرة فيها، بلغت جملة الأموال المستثمرة فى هذه الهيئات نحو (٤٣٠,٣) مليار جنيه فى ٢٠٠٥/٦/٣٠، بينما بلغ صافى العائد المحقق وفقاً لما أسفرت عنه نتائج الأعمال نحو (٢٣,٩) مليار جنيه بنسبة ٥,٦% من حجم الأموال المستثمرة فيها قبل خصم الضرائب الدخلية ورسم تنمية الموارد، وبعد خصمها يصبح صافى العائد نحو ٩ مليار جنيه بنسبة ٢,١% تقريباً من جملة الأموال المستثمرة، مما يشير إلى عدم تناسبها مع حجم الأموال المستثمرة بتلك الهيئات.

• استمرار مخالفة بعض الهيئات العامة الاقتصادية للحظر الوارد بالمادة (١٨) من التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية، والذي يقضى بعدم تجاوز جملة اعتمادات تعويض العاملين عن الجهود غير العادية والمكافآت التشجيعية وتكاليف الحوافز للعاملين إلا بقرار من رئيس الجمهورية أو من يفوضه وفى حدود وفورات اعتمادات بنود الأجور.

• استمرار المآخذ والمخالفات التى شابت تنفيذ بعض مشروعات الخطة، حيث بلغت الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو (٢٣,٣) مليار جنيه، تمثل نحو ١٣% من إجمالى استخدامات الموازنة البالغة (١٧٩,٨) مليار جنيه، وهى نسبة محدودة باعتبار أن الإنفاق الاستثمارى هو الركيزة الأساسية التى تعتمد عليها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبين استمرار تأخر وتعثر تنفيذ بعض مشروعات الخطة، ويرجع ذلك أساساً إلى: عدم كفاية الدراسات الأولية ودراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات، وطرح مشروعات للتنفيذ قبل تدبير المواقع المناسبة، أو قبل إزالة الإشغالات والتعديلات التى عليها، وتباطؤ المقاولين فى التنفيذ، وكثرة التعديلات والإضافات لبعض بنود الأعمال، وعدم متابعة المشروعات خلال فترة التنفيذ أو ضعف الرقابة على التنفيذ، فضلاً عن عدم الاستفادة من بعض المشروعات بعد تنفيذها، بما لا يحقق المستهدف منها. وقد أكد الجهاز أن عدم كفاية وعدم دقة وسلامة دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات لم تعد مقصورة على الجهاز الإدارى للدولة، بل امتدت لتشمل شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والشركات المشتركة.

• عدم الاستخدام الأمثل لبعض القروض والمنح الخارجية، حيث جرى استخدام عدد (٢٨١) اتفاقية بقيمة تعادل نحو ١٦,٩٧٥ مليار دولار، منها (١٥٩) اتفاقية مع حكومات دول عربية وأجنبية بقيمة تعادل نحو ١١ مليار دولار، و(١٢٢) اتفاقية مع منظمات التمويل الدولية والإقليمية بقيمة تعادل نحو ٦ مليار دولار. وتنقسم المساعدات المالية الجارية استخدامها من حيث النوع إلى اتفاقيات قروض بعدد (١٣٣) اتفاقية بقيمة تعادل نحو ٧,٥٤٨ مليار دولار، وتم سحب ما يعادل ٣,٥٢٤ مليار دولار بنسبة ٤٦,٧% من جملة تلك القروض، واتفاقيات منح بعدد (١٤٨) اتفاقية بقيمة تعادل نحو ٩,٤٢٧ مليار دولار، وتم سحب ما يعادل ٧,٤٣٣ مليار دولار بنسبة ٧٨,٨% من جملة تلك المنح.

• المآخذ والمخالفات التى شابت حسابات الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص، وقد تركزت فى: استخدام جانب كبير من أموال بعض الصناديق والحسابات الخاصة فى غير الأغراض التى أنشئت من أجلها، واستمرار تجنّب جانب من أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى صورة ودائع بالبنوك التجارية، أو منح بعض الجهات قروض وسلف وإعانات دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها، وعدم متابعة تحصيل جانب من

إيرادات بعض الصناديق والحسابات ومستحققاتها طرف الغير، مما يترتب عليه عدم توافر الأموال اللازمة لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها، والتأخير في تنفيذ واستكمال بعض مشروعات الإسكان الاقتصادى بعدد من المحافظات الأمر الذى ترتب عليه تحميل الحساب بأعباء خدمة القروض التى حصل عليها دون مبرر، فضلا عن ضعف الرقابة الداخلية على أصول وموجودات بعض الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وعدم تحقيق الاستفادة الكاملة منها.

وقد أوصى الجهاز بوضع حد لظاهرة التوسع فى إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة، مشيراً إلى أنه فى إطار الإصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى الذى تقوم به الحكومة حالياً، فقد صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية متضمناً الضوابط التى تدعم إحكام نظم الرقابة على حسابات الجهات الإدارية للدولة ومنها الحسابات والصناديق الخاصة حيث قرر فتح حساب بالبنك المركزى يسمى " حساب الخزانة الموحد" يشمل جميع حسابات وزارة المالية ووحدات الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية وحظر القانون الترخيص للجهات الإدارية بفتح حسابات باسمها خارج البنك المركزى إلا أن تكون حسابات صفرية بموافقة وزير المالية.

• اختلاف البيانات الاقتصادية الصادرة عن الجهات الحكومية، حيث لاحظ الجهاز اختلاف الإحصائيات والبيانات والمعدلات والمؤشرات والنسب فى مجالات الاقتصاد والإنتاج والخدمات العامة والتعداد والتنمية البشرية الصادرة عن جهات حكومية مثل وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، ووزارة المالية، والبنك المركزى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكذلك ما يصدر عن باقى الوزارات والهيئات. ورأى الجهاز أن الأمر يتطلب توحيد الأسس التى تبنى عليه البيانات، مع تطوير قاعدة البيانات الاقتصادية المتداولة، وتحديد الجهة المنوط بها إعلان تلك البيانات، وتوافرها بمصادقية وشفافية.

٢- ردود وزارة المالية

أعدت وزارة المالية تقريراً تضمن الرد والتعقيب على كافة ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات عن حساب ختامى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ التى وردت فى بيان السيد رئيس الجهاز أمام لجنة الخطة والموازنة والمجلس، وذلك على النحو التالى:^{٤٣}

• تعقيباً على الملاحظة المتعلقة باتساع الفجوة بين الاستخدامات الفعلية للموازنة العامة وبين إيراداتها المحققة، أكدت وزارة المالية أنه يرجع السبب فى ذلك إلى زيادة المنصرف على الحتميات التى تتحملها الدولة سنوياً من أجور ودعم ومعاشات وفوائد وعدم مواكبة الزيادة فى الإيرادات للزيادة فى تلك الاستخدامات. وأكدت أن السيطرة على العجز فى الموازنة العامة يأتى من تفاعل إجراءين رئيسيين هما:

⁴³ تقرير تحليلي عن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - أبريل ٢٠٠٧ (صادر عن وزارة المالية وأتيح للجنة الخطة والموازنة بالمجلس أثناء نظر هذا الموضوع).

الأول: ترشيد وضبط الإنفاق العام، حيث تحرص وزارة المالية على تحقيق ذلك من خلال منهجية إعداد الموازنة والمنشورات والكتب الدورية التي تحت على ترشيد وضبط الإنفاق والبعد عن الإسراف، وليس أدل على ذلك من أن جملة الإنفاق على المتطلبات الأساسية والحتمية من تعليم وصحة وقوات مسلحة وخدمة الدين العام والدعم والأجور وإقامة المشروعات اللازمة والإنفاق على صيانة الأصول قد بلغت نحو ١٦٨,٩ مليار جنيه بنسبة ٩٣,٩% من إجمالي الإنفاق العام البالغ ١٧٩,٨ مليار جنيه والباقي وقدره ١٠,٩ مليار جنيه بنسبة ٦,١% يتمثل في الإنفاق على المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لإدارة دولاب العمل الحكومي من نفقات مياه وإنارة وكهرباء وأدوات كتابية وخلافه. وفي هذا الإطار فهناك إستراتيجية متقدمة تقوم على منهجية قوامها:

- التخفيف التدريجي للضغط على موازنة الأجور بإعادة هيكلة العمالة الحكومية وإعداد مشروع قانون الوظيفة العامة وتشجيع الحصول على الأجازات وربط الحوافز والمكافآت بالأداء المتميز.
 - إعادة هيكلة الدعم خاصة دعم المواد البترولية ودعم السلع التموينية والتأكيد على أهمية قصر هذا الدعم على مستحقيه الحقيقيين.
 - مراجعة الهياكل التمويلية لبعض الهيئات الاقتصادية الرئيسية كهيئة السكك الحديدية وهيئات النقل العام والبحث عن آلية لمساندة موارد هذه الهيئات.
 - تفعيل الاستثمارات العامة وتركيزها على الحتميات التي تضطلع الدولة بمسئوليتها والتوجه نحو زيادة الاستثمارات الخاصة.
 - تعديل قانون المحاسبة الحكومية لإدخال مفهوم حساب الخزانة الموحد بهدف ضبط التدفقات النقدية في الخزانة العامة ووحدة الخزانة لإحكام ضبط الإنفاق العام.
- والثاني: تنمية الموارد العامة للدولة، من خلال تضافر جهود جميع الجهات للعمل على زيادة موارد الدولة من خلال ما يلي:
- مراجعة التشريعات المرتبطة بالضرائب العقارية سواء ضريبة الأطنان أو الضرائب على المباني وحصر المباني والمنشآت القائمة فعلاً وأعداد تشريع شامل للضرائب العقارية يكفل إسهام ملاك تلك العقارات في أداء الضريبة بصورة متوازنة وتدرجية.
 - التشديد في إجراءات تحصيل الضرائب على الدخل والأرباح وضرائب المهن الحرة وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي وضم القطاع غير الرسمي.
 - تحقيق العائد المناسب من مساهمات الدولة وحقوق ملكيتها في المؤسسات والشركات والهيئات المختلفة.
- وتعقيباً على الملاحظة الخاصة بعدم تحقيق الإيرادات المستهدفة، أكدت وزارة المالية أنه برغم النقص في الإيرادات المحققة في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ عن المستهدف، إلا أنها قد زادت بمقدار ٨,٩ مليار جنيه عن المحصل في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ و بمبلغ ٢١,٢ مليار جنيه عن المحصل في السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢، هذا فضلاً عن الزيادة الكبيرة في الإيرادات السيادية في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حيث بلغت ١٥١,٣ مليار جنيه.

أما بالنسبة للنقص في الإيرادات المحققة عن الربط المعدل لها فيرجع للأسباب التالية:

- انخفاض كمية الواردات السلعية نتيجة ارتفاع سعر النقد الأجنبي وتشجيع الدولة على إحلال المنتج المحلي بديلاً للمنتج المستورد وزيادة حجم الإعفاءات الجمركية وتعدد الاتفاقيات الدولية التي أدت إلى تخفيض الرسوم الجمركية إعمالاً للقرار الجمهوري رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٤ بخفض التعريفات الجمركية.

- النقص الشديد في المحصل من فائض هيئة البترول بنحو ٤,٣ مليار جنيه نتيجة للدعم غير المباشر الذي تتحمله موازنتها وهو الأمر الذي تم معالجته اعتباراً من موازنة السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

- عدم تحقيق المستهدف من حصيلة الخصخصة نظراً لتباطؤ برنامج الخصخصة حفاظاً على المال العام.

وأكدت الوزارة أن تطبيق القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل قد نتج عنه زيادة ملحوظة في حجم الإقرارات الضريبية التي تقدم بها الممولون إلى ما يشكل ضعف ما كان معتاداً التقدم به مما كان له الأثر على زيادة حصيلة الضرائب على الدخل في السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنسبة ٤٨% عن السنة المالية السابقة. هذا فضلاً عن استصدار تشريع بإنشاء حساب الخزانة الموحد بما يمكن وزارة المالية من إدارة المال العام بأسلوب أكثر كفاءة ويساعد على تقليل أعباء خدمة الدين العام.

• وفيما يخص المتأخرات المستحقة للحكومة، أوضحت الوزارة أن رصيد المتأخرات الحكومية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ بلغ نحو ٦٤,٩ مليار جنيه، أضيف إليه نحو ٦٢,١ مليار جنيه واستبعد منه نحو ٤٨,٣ مليار جنيه قيمة ما تم تحصيله أو استبعاده ليصبح الرصيد في ٢٠٠٥/٦/٣٠ نحو ٧٨,٧ مليار جنيه. وتتركز معظم المتأخرات في مصلحة الضرائب العامة وذلك مرجعه إلى جهود المصلحة في حصر وتوسيع المجتمع الضريبي، هذا فضلاً عن أن مفهوم المتأخرات الضريبية يختلف عن غيرها حيث أن أغلبها ضرائب غير نهائية ولا يتسنى تحصيلها طالما أن هناك منازعة حولها.

وأكدت الوزارة أن قانون الضرائب الجديد قد ساهم في خفض المتأخرات الضريبية حيث بلغت تلك المتأخرات في ٢٠٠٦/٦/٣٠ نحو ٢١,٦ مليار جنيه بنقص بلغ ٢٢,٨ مليار جنيه عن المتأخرات في ٢٠٠٥/٦/٣٠. كما أن تلك المتأخرات تتضمن ٥,١ مليار جنيه ضرائب غير ممكن تحصيلها تمثل نحو ١١,٥% من إجمالي المتأخرات، منها الحالات الخاضعة للمدعى العام الاشتراكي وحالات الإفلاس وتجار المخدرات وحالات عدم التواجد، كما توجد متأخرات راکدة طرف المؤسسات الصحفية التي تعاني خللاً في هيكلها التمويلية تقدر بنحو ٤,٦ مليار جنيه. أما بخصوص المتأخرات المستحقة لديوان عام وزارة المالية بنحو ١٥,٣ مليار جنيه فتتمثل أساساً في مستحقات الوزارة لدى شركات الكهرباء من فوائد وأقساط وقد تم استثناء مبلغ ٦٩٧,٩ مليون جنيه بالمقاصة خلال السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

• وعن استمرار تزايد العجز الصافي والعجز الكلي لختامي الموازنة العامة، عرضت الوزارة تطور كل من العجز الصافي والعجز الكلي خلال السنوات المالية من (٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥) على النحو التالي:

(مليار جنيه)

السنوات	العجز الصافي	العجز الكلي	الناتج المحلي	العجز الصافي إلى الناتج المحلي %	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي %
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩,٨	٤٥,٣	٣٧٨,٩	٧,٩	١٢,٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٧,١	٥٢,١	٤١٧,٥	٨,٩	١٢,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٩,٥	٥٥,٤	٤٨٥,٣	٨,١	١١,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٥,٠	٦١,٤	٥٣٨,٥	٨,٤	١١,٤

وأكدت الوزارة حرصها على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من العجز وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام وتحسين موارد الدولة من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعادة هيكلة الدعم ليقصر على مستحقيه الحقيقيين وتفعيل نظم المعاشات، ومراجعة الهياكل التمويلية لبعض الهيئات العامة الاقتصادية.
- البحث عن أساليب تمويلية جديدة للمشاركة في بناء المدارس والمستشفيات، تخفيفاً للعبء على الموازنة العامة للدولة.
- إجراء مراجعة شاملة لقانوني الضريبة العامة على المبيعات، والضريبة العقارية.
- التشديد في إجراءات تحصيل الضرائب على الدخل بمختلف أنواعها، وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي، والعمل على تحصيل أرصدة الديون المستحقة للحكومة.
- تطبيق نظام وحدة الخزانة من خلال مفهوم حساب الخزانة الموحد لضبط التدفقات النقدية في الخزانة العامة وإحكام ضبط الإنفاق العام.

• وفيما يخص حجم إجمالي المديونية الخارجية، أوضحت وزارة المالية حرص الحكومة على إدارة الدين العام الخارجى إدارة حكيمة عن طريق تخفيض أعباء خدمته باستهلاك الديون ذات الفائدة المرتفعة والبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة، وربط التمويل الخارجى بحزمة من المنح والقروض الميسرة واستخدامها فى المشروعات التى تدر عائداً بالنقد الأجنبى. وأبرزت الوزارة جهود القيادة السياسية فى تخفيض المديونية الخارجية بنسبة ٥٠% والاتفاق مع بعض الدول الدائنة مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا لإبرام اتفاقيات مبادلة بعض الديون الخارجية بالعملة المحلية لتمويل مشروعات استثمارية تهدف إلى تخفيف عبء المديونية الخارجية عن الدولة، وإعفاءها من تدبير عملة السداد بالنقد الأجنبى، ودعم الموازنة العامة للدولة. وأكدت التزام الدولة بسداد أقساط هذا الدين وفوائده فى المواعيد المحددة مخفضاً ٥٠% طبقاً لاتفاق نادى باريس. وفضلاً عن ذلك يوجد حساب مجمد بالبنك المركزى يجمع فيه ما كانت تلتزم به الحكومة فى مواعيدها الأصلية مما أثر على زيادة حجم رصيد الحكومة بالبنوك.

• ورداً على الملاحظة الخاصة باتجاه صافى مركز الدين العام الداخلى الحكومى إلى الزيادة، أشارت الوزارة إلى أنه ثمة تفرقة واجبة بين الدين العام الداخلى الذى تلتزم به الخزانة العامة ممثلة فى وزارة المالية وبين الدين العام الداخلى للدولة ككل والذى تدخل فيه جهات

أو أجهزة أخرى كل منها مسؤولة عن أداء ما عليها من هذا الدين العام الداخلى، وعرضت لتطور صافى مركز الدين العام الحكومى المحلى ونسبته للنتائج المحلى الإجمالى كما يلى:

(مليار جنيه)

النسبة للنتائج المحلى %	النتائج المحلى	الدين العام الحكومى	
٥٤,٢	٣٥٩,٢	١٩٤,٧	٢٠٠١/٦/٣٠
٥٨,٤	٣٧٨,٩	٢٢١,٢	٢٠٠٢/٦/٣٠
٦٠,٤	٤١٧,٥	٢٥٢,٢	٢٠٠٣/٦/٣٠
٦٠,٣	٤٨٥,٣	٢٩٢,٧	٢٠٠٤/٦/٣٠
٦٤,٥	٥٣٨,٥	٣٤٧,٣	٢٠٠٥/٦/٣٠

وأكدت الوزارة حرصها على تحقيق إدارة اقتصادية سليمة لملف الدين العام من خلال سداد أعباء الدين كاملة فى مواعيدها وبكامل قيمتها، والعمل على ضبطه والسيطرة عليه وحسن إدارته بكفاءة عالية، فضلا عن تفعيل إدارة الدين العام وإدارة التدفقات النقدية من خلال:

- تطبيق نظام حساب الخزنة الموحد وهو ما يكفل مساندة كافة الأموال الحكومية العامة فى الجهاز المصرفى فى دعم حساب الحكومة وفقاً لألية ستساعد كثيراً على تقليل حجم الدين العام وخفض احتياجات الخزنة التمويلية.
- البحث عن مصادر تمويل قليلة التكلفة ويشمل ذلك تمويل الاستثمارات بما فى ذلك دراسة المشروعات الاستثمارية المطلوب تمويلها للوقوف على مردودها ومدى قدرتها على تحقيق عائد يتناسب مع تكلفتها والانتهاج منها فى الوقت المناسب، ومراعاة عدم البدء فى مشروعات إستراتيجية جديدة قبل الانتهاء مما هو قائم حالياً.
- تنظيم تدفقات الموازنة العامة الداخلة أو الخارجة بما يقلل من اللجوء إلى الاقتراض أو السحب على المكشوف للحد من تكلفة الاقتراض، وبالتالي ترشيد الصرف على أعباء خدمة الدين العام وزيادة فاعلية الإدارة المالية لأموالها.

ومن الأهمية بمكان الإشارة فى هذا الشأن إلى أن الدين العام المحلى بلغ نحو ٣٤٧,٣ مليار جنيه فى ٢٠٠٥/٦/٣٠ مقابل ٧٤,٨ مليار جنيه فى ١٩٩١/٦/٣٠ بزيادة بلغت ٢٧٢,٥ مليار جنيه بينما بلغت جملة الاستثمارات المنفذة خلال تلك الفترة ٢٣٨,٢ مليار جنيه وجهت لدعم البنية الأساسية والمتطلبات الحتمية. أما باقى الدين العام فيتركز فى الأذون والسندات على الخزنة العامة وهى بطبيعتها لا تقتصر على تمويل عجز الموازنة العامة وإنما تستخدم أيضاً فى ضبط عمليات السوق المفتوحة وتنشيط بورصة الأوراق المالية. فإذا ما أضيف إلى ما تقدم أن جانباً من الدين العام المحلى يرتبط بعملية ضبط وتقنين الديون على بعض الوحدات كمعالجة مديونيات شركات الأقطان للبنوك أو مديونيات هيئة سكك حديد مصر واتحاد الإذاعة والتلفزيون لبنك الاستثمار القومى، فضلاً عن الجهود المكثفة التى بذلتها الحكومة فى السنوات الأخيرة لمعالجة وفك التشابكات المالية وسداد المستحقات سواء مع

قطاعات المقاولات أو الكهرباء، فإن ذلك كله يعكس توجه الحكومة نحو معالجة الأمور جذرياً بدلاً من تركها معلقة.

• وعن مؤشرات السياسة الاقتصادية والمالية للدولة خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أكدت الوزارة تحسن المؤشرات الاقتصادية للأداء الكلي للاقتصاد المصري، وأبرزت في هذا الشأن:

- تصاعد معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥,١%، وتزايد الاستثمارات المنفذة بمعدل نمو بلغ حوالي ٢٠% لتصل إلى ١١٥,٧ مليار جنيه، وحدث طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى ٣,٩ مليار دولار خلال ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بما يبشر بتحقيق هدف الوصول إلى ٨ مليار دولار من الاستثمارات المباشرة الجديدة هذا العام.

- ارتفاع إجمالي الصادرات المصرية (متضمنة صادرات البترول) من ١٤ مليار دولار إلى ١٩ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت أكثر من ٣٣%، وزيادة الحصيلة من النقد الأجنبي إلى ٤١,٤ مليار دولار مقابل ٣٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتراكم صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي لتتجاوز ٢٢,٩ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٠٦ ثم إلى ٢٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٠٦.

- تراجع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٨,٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وارتفاع المتوسط السنوي لدخل الفرد من ٧٦٩٣ جنيه في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٨٦٦١ جنيه في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وارتفاع صافي الأرباح التي حققتها كافة شركات قطاع الأعمال العام بعد خصم خسائر الشركات الخاسرة إلى ٦٠٤,٠ مليون جنيه في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وزادت لتصبح ١,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥.

- بلغ إجمالي عدد مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية ١١٢,٣ ألف مشروع بإجمالي تمويل بلغ ٩١٠,٧ مليون جنيه، وتحقق من خلالها ١٨٨ ألف فرصة عمل في مشروعات صغيرة و ١٩ ألف فرصة عمل في مشروعات تنمية مجتمعية وبشرية.

- بلغ عدد الشركات الجديدة ٣٨٢٥ شركة برؤوس أموال مصدرية ١٢,٤ مليار جنيه وتم إجراء توسعات في عدد ١٠٠٢ شركة برأس مال ٣٣,٩ مليار جنيه هذا بخلاف تأسيس ١٣٨ شركة جديدة في المناطق الحرة برأس مال ٥٦٠ مليون جنيه.

- زادت الإيرادات السيادية في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ عن العام السابق له بنسبة ٩,٤% (من ٦٩,٤ مليار جنيه إلى ٧٥,٩ مليار جنيه) ... فقد زادت إيرادات الضرائب بنسبة ١٦,٤% وكان المستهدف ١١%.

- تراجع عجز الميزان التجاري بنحو ٣٠٠ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي وهذا يرجع إلى زيادة الصادرات السلعية بنسبة ٣٤% في حين تقلصت نسبة الزيادة في الواردات السلعية إلى ١٥% ولقد جاء هذا الارتفاع في الصادرات نتيجة زيادة الصادرات غير البترولية بمعدل ٥٣% وزيادة الصادرات البترولية بمعدل ١٨% وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد زادت صادراته بمعدل ٤٩%.

- بلغ الفائض المحقق فى الميزان الخدمي خلال نفس الفترة ٣,١ مليار دولار نتيجة زيادة المتحصلات الخدمية بنسبة ١٤% لتصل إلى ٥,٣ مليار دولار ٠٠ وفى نفس الوقت تراجعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٩,٨% لتقتصر على ٢,٢ مليار دولار.
- ورداً على الملاحظة المرتبطة بكثرة التعديلات على اعتمادات الهيئات الاقتصادية، أشارت وزارة المالية إلى أن هذه التعديلات تنقسم إلى قسمين:

أولهما: التعديلات المرخص بها بموجب التأشيرات العامة ويقابلها زيادة بالإيرادات. وتتضمن جملة تعديلات الموازنة الجارية بقيمة ١,٩ مليار جنيه، وجملة الزيادة فى الاستثمارات بقيمة ٥,٤ مليار جنيه، وجملة الزيادة فى التحويلات الرأسمالية بقيمة ١٦,١ مليار جنيه.

ثانيهما: التجاوزات غير المرخص بها، حيث بلغت جملة التجاوزات نحو ١٣ مليار جنيه منها ٠,١ مليار جنيه بالأجور، ١٢,٩ مليار جنيه بالنفقات الجارية وبلغ صافى التجاوزات ٨,١ مليار جنيه، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- ١١,٧ مليار جنيه بالهيئة المصرية العامة للبترول، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للزيت الخام والمنتجات المشتراة من الشريك الأجنبي مع ثبات أسعار البيع المحلية.
- ٠,٥ مليار جنيه اتحاد الإذاعة والتلفزيون، نتيجة زيادة المنصرف على فوائد بنك الاستثمار القومى
- ٠,٤ مليار جنيه هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ترجع إلى زيادة المحمل على الإهلاك ومخصصات بخلاف الإهلاك ومصروفات سنوات سابقة.
- ٠,٤ مليار جنيه هيئات أخرى، لمواجهة فوائد ومخصصات الإهلاك.
- وباستبعاد فائض العمليات الجارية بقيمة ٤,٩ مليار جنيه، يكون صافى التجاوزات ٨,١ مليار جنيه.

وأكدت وزارة المالية أن التجاوزات التى حدثت بالهيئات الاقتصادية حدثت أساسا بالهيئة العامة للبترول لتوفير احتياجات البلاد من المواد البترولية بأسعار مدعمة، وهو الأمر الذى تم مراعاته اعتباراً من موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بإظهار الدعم الذى تقدمه الهيئة حيث تم إدراج اعتمادات لهذا الدعم بموازنة الهيئة المصرية العامة للبترول بلغت ٢٢,٠ مليار جنيه كما تم استصدار قانون باعتماد إضافى بمبلغ ١٩,٩ مليار جنيه لمواجهة الفرق بين أسعار المنتجات البترولية بالسعر العالمى وسعر بيع هذه المنتجات محلياً.

التكليف القانونى لتجاوزات الهيئات الاقتصادية:

أكدت وزارة المالية أن الدستور قد راعى التفرقة فيما بين الموازنة العامة للدولة وموازنات الهيئات الاقتصادية نظراً لطبيعتها الخاصة وتوفير المرونة لها.

- حيث تقضى المادة (١١٦) من الدستور بأنه تجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة، وكذلك على كل مصروف غير وارد بها ، أو زائد فى تقديراتها ، وتصدر بقانون . بينما تقضى المادة (١١٧) منه بأن يحدد القانون أحكام موازنات الهيئات والمؤسسات العامة وحساباتها.

- وتقضى المادة (٧) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة بأن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وفقاً لأحكام هذا القانون وفي الحدود التي بينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة.

- وتقضى المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة بأن لا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل الخاصة ذات الطابع الاقتصادي ويعد بشأنها موازنات مستقلة وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات على ما يؤول للدولة من فائض وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

- كما تقضى المادة (٣٤) من ذات القانون بأنه يعتبر من المخالفات المالية تجاوز الاعتمادات المدرجة بالموازنة دون الحصول على الموافقة والترخيص المالي اللازمين ومن ثم تعتبر تلك التجاوزات مخالفة مالية تنتهي بموافقة مجلس الشعب الموقر على مبررات هذه التجاوزات.

- وإيضاحاً لما ورد بملاحظات الجهاز حول الآثار السلبية للتجاوزات غير المرخص بها من انخفاض إيرادات الموازنة العامة للدولة من فائض الحكومة والضرائب الداخلية أو تمويل هذه التجاوزات من الإيرادات الجارية، أوضحت الوزارة أن ٩٠% من هذه التجاوزات حدثت بالهيئة العامة للبتروول حيث انخفض فائض العمليات الجارية بها بنحو ٤,٦ مليار جنيه وزيدت إيراداتها بنحو ٧,٢ مليار جنيه، وبالتالي فإن هذه التجاوزات تمثل دعماً مستتراً حصلت عليه الهيئة نتيجة حرص الدولة على توفير احتياجات البلاد من المواد البترولية بأسعار مدعومة، وهو الأمر الذي تم مراعاته في موازنة الهيئة للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بإظهار الدعم بموازنتها. كما أكدت الوزارة أنه تم تغطية ٠,٥ مليار جنيه من هذه التجاوزات بزيادة العجز الجاري لبعض الهيئات الاقتصادية مما سيؤدي إلى تآكل رؤوس أموالها، وأبرزت حرصها على علاج الخلل في الهياكل التمويلية لهذه الهيئات بما يكفل لها تحويلها إلى هيئات رابحة مع الحفاظ على الدور الاجتماعي الذي تؤديه هذه الهيئات لمحدودي الدخل.

• وعن الملاحظة الخاصة بعدم تناسب صافي العائد المحقق بالهيئات العامة الاقتصادية مع الأموال المستثمرة فيها، أوضحت الوزارة أنه يوجد ١١ هيئة متوازنة يبلغ حجم المال المستثمر فيها نحو ٢٣٣,٢ مليار جنيه، وتتمثل طبيعة عمل تلك الهيئات في إنشاء وإقامة مشروعات يتم نقلها لجهات أخرى أو هيئات قائمة للإشراف على أنشطة محددة دون أن تتطلب قوانين إنشائها تحقيق فوائض مثل المؤسسات العلاجية والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي. كما يوجد عدد ٧ هيئات اقتصادية يبلغ حجم المال المستثمر فيها نحو ٥٥,٥ مليار جنيه حققت خسائر بنحو ٣,٢ مليار جنيه، وهذه الهيئات يغلب عليها الطابع الخدمي وليس الاقتصادي وتقدم أسعار منتجاتها وخدماتها بأسعار اجتماعية رعاية لمحدودي الدخل منها هيئات نقل الركاب والسكك الحديدية. وأكدت الوزارة أنه، ولموضوعية التحليل المالي، فإنه يجب استبعاد الهيئات السابقة من الدراسة، لأن إظهار معدل العائد على المال المستثمر بصورة اقتصادية يتطلب أن ينسب إلى الهيئات الرابحة وعددها ٣١ هيئة حيث بلغ إجمالي

العائد من الهيئات الرباحة في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٢٧,١ مليار جنيه بنسبة ١٩,١% من إجمالي الأموال المستثمرة التي بلغت ١٤١,٦ مليار جنيه في تلك الهيئات.

وبالإضافة إلى ما سبق، تقوم وزارة المالية حالياً بدراسة أوضاع الهيئات الاقتصادية بالاشتراك مع الوزارات المختصة والجهات الاستشارية والخبراء المحليين والأجانب لوضع آلية لقياس الأداء لتطبيقها على الشركات والهيئات المملوكة للدولة واقتراح الحلول والرؤى المتكاملة لما يمكن أن تتبناه الحكومة من نهج لإصلاح المسار المالي والاقتصادي وبما يحق العوائد المناسبة للمال المستثمر بتلك الهيئات الاقتصادية.

• وفيما يخص استمرار مخالفة الحظر الوارد بالمادة (١٨) من التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية، عرضت وزارة المالية ردود تلك الهيئات على ملاحظات الجهاز والتي جاءت على النحو التالي:

- بالنسبة للخصم بمبالغ تخص المكافآت وحوافز أخرى خصماً على اعتمادات وبنود غير مختصة. فإن هذه المبالغ تتمثل في المكافآت والحوافز التي تخص مشروعات محدده يتم تحميلها على الاستخدامات الاستثمارية طبقاً للقواعد المحاسبية.

- بالنسبة لصرف مكافآت وحوافز خارج اعتمادات الموازنة خصماً من بعض الإيرادات أو الحسابات الدائنة، فقد التزمت معظم الهيئات بتنفيذ ملاحظة الجهاز وتلافي تكرارها في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

- بالنسبة لعدم إظهار اعتمادات تكاليف حوافز العاملين بنوعها المختص وتجاوز جملة اعتمادات وتكاليف حوافز العاملين دون موافقة السلطة المختصة. فقد أوضحت هذه الهيئات أن الصرف يتم وفقاً لموافقات وقرارات من السلطة المختصة بهذه الهيئات.

• وعن استمرار المخالفات والماخذ التي شابت تنفيذ بعض مشروعات الخطة، أوضحت الوزارة أن ردود الجهات على تلك الملاحظة تتلخص في أنه تم تنفيذ بعض المشروعات والاستفادة منها بتكلفة بلغت نحو ١٤٧ مليون جنيه، كما تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدبير الاعتمادات والحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للتنفيذ، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المقاولين المتقاعسين عن التنفيذ. كما أفادت بعض الجهات بأن أهم أسباب عدم الاستفادة من بعض الاعتمادات المدرجة لبعض المشروعات ترجع إلى عدم إتاحة القروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية بالكامل والتأخر في الحصول على تراخيص البناء وارتفاع الأسعار وتأخر إجراءات نزع الملكية وتأخر بعض المكاتب الاستشارية في إعداد المقاييس والرسومات الخاصة بالمشروعات.

• ورداً على الملاحظة الخاصة بعدم الاستفادة الكاملة من المنح والقروض الخارجية، عرضت وزارة المالية لردود الجهات في هذا الشأن والتي أرجعت ذلك لعدة أسباب أهمها: الشروط المسبقة على السحب من القروض مثل صرف المكون المحلي قبل صرف المكون الأجنبي وتطوير الهيكل التنظيمي والإداري لبعض الجهات المستفيدة منها، وعدم كفاية أو تأخر صرف التمويل المحلي الأمر الذي يترتب عليه تأخر تنفيذ المشروعات نظراً لارتباط إتاحة التمويل الخارجي بالمتاح من التمويل المحلي، وتأخر الجانب الأجنبي في إتاحة التمويل وانفراده بتنفيذ ومتابعة بعض اتفاقيات المنح، وعدم دقة دراسات الجدوى السابقة على تمويل بعض المشروعات، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من بعض القروض والمنح، وطول

الوقت المستغرق لطرح المناقصات وإتمام التعاقدات مما يؤدي إلى عدم البدء في السحب من بعض القروض والمنح وتأخر الاستفادة منها، وعدم وفاء بعض المقاولين والموردين والاستشاريين بالتزاماتهم التعاقدية، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة الاقتراض من قبل الجهات المقرضة ببعض الاتفاقيات وارتفاع تكلفة إعادة الإقراض للجهات المستفيدة، بالإضافة للمشكلات الإدارية والتنظيمية مثل تأخر إصدار الموافقات المطلوبة، وعدم التنسيق بين الجهات المعنية بتنفيذ المشروعات.

• وعن ملاحظة الجهاز لبعض المآخذ والمخالفات بالحسابات والصناديق، أوضح تقرير وزارة المالية أنه تم تعديل بعض أحكام مواد القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية بما يسمح بإنشاء حساب الخزانة الموحد مما يمكن من تجميع موارد كافة الحسابات الحكومية في حساب واحد بالبنك المركزي المصري ليتمكن وزارة المالية من إحكام الرقابة المالية على الأموال العامة. وقد عرضت الوزارة للردود الواردة من (٨٣) صندوق وحساب خاص بلغت الآثار المالية المترتبة عليها نحو ١٣٠٢,٢ مليون جنيه كما يلي:

- ٣٧ صندوق وحساب خاص استجابت ووضعت ملاحظات الجهاز موضع التنفيذ بلغت آثارها المالية نحو ٥٨٠,٣ مليون جنيه بنسبه ٤٤,٥ %.
- ٣٨ صندوق وحساب أفادت الجهات بأنها قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الملاحظات بلغت آثارها المالية نحو ٦٧١,١ مليون جنيه بنسبه ٥١,٢ %.
- ٨ صناديق وحساب خاص أبدت الجهات رأيها ولم تستجب لملاحظات الجهاز و بلغت آثارها المالية نحو ٥٠,٨ مليون جنيه بنسبه ٤,٣ %.
- وفيما يتعلق بصرف مبالغ تخرج عن الأغراض المنشأة من أجلها الصناديق والحسابات الخاصة تتلخص ردود المحافظات فيما يلي:
- مبلغ ٢,١ مليون جنيه قيمة أعمال تقسيم أراضي وعمل خرائط لزوم التقسيم ومدها بالمرافق اللازمة تمهيدا للبيع
- مبلغ ٢,١ مليون جنيه قيمة بيع الوحدات السكنية لبعض الشركات السياحية حيث أن تلك الوحدات لم تمول بقروض.
- تم رد مبالغ جملتها ١,٢ مليون جنيه لحساب الخدمات والتنمية المحلية.
- صرف مبلغ ٧,٦ مليون جنيه لرفع مستوى الخدمات الحيوية للعاملين وبموافقة السلطة المختصة.

ثانياً: مناقشات المجلس لتقرير اللجنة.٤٤

على مدى ٥ جلسات عقدها مجلس الشعب خلال الفترة من ٢٣ أبريل وحتى ٤ مايو ٢٠٠٧، ناقش المجلس الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتقرير التكميلي للجنة الخطة والموازنة بشأنه في ضوء الاجتماعات التي عقدتها لنظر ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات وردود وزارة المالية عليها. وذلك

44 مجلس الشعب، الفصل التشريعي التاسع، دور الاعتقاد العادي الثاني، مضابط أرقام (٨٠، ٨١، ٨٣، ٩٢، ٩٣).

بحضور السيد وزيرى المالية والتنمية الاقتصادية، والسيد المستشار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات. ونستعرض فيما يلى تقرير اللجنة المشار إليه ومناقشات المجلس التى دارت بشأنه وتعقيب وزير المالية عليها.

١- التقرير التكميلى للجنة الخطة والموازنة^{٤٥}

فى ضوء المناقشات الموسعة التى أجرتها لجنة الخطة والموازنة حول ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتعقيب وزارة المالية عليها، وذلك بحضور السيد وزيرى المالية والدولة للتنمية الاقتصادية والسيد المستشار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، أعدت اللجنة تقريرها التكميلى حول هذا الموضوع والذى عرضته على المجلس واستعرضت من خلاله اللجنة قراءتها وتوصياتها بشأن حساب ختامى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتى جاءت على النحو التالى:

استهلت لجنة الخطة والموازنة قراءتها وتوصياتها بشأن حساب ختامى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالتأكيد على الأهمية الخاصة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، باعتبارها السنة التى شهدت تكليف الحكومة المصرية الحالية، والتى استندت رؤيتها فى إدارة منظومة الإصلاح والتطوير فى المجتمع إلى فلسفة واضحة وفكر جريء يقوم على تكاتف الجهود والتشارك فى المسؤولية وإرساء قواعد الشفافية والثقة المتبادلة والسرعة فى اتخاذ القرارات بهدف تهيئة بيئة الأعمال وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة وتحسين كفاءة الأداء العام للمجتمع. ورصدت اللجنة من خلال قراءتها وتحليلها لحساب ختامى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عدد من القضايا ترتبط القضيتين الأولى والثانية منها بجانب الإنفاق العام فى موازنة الدولة، وترتبط القضية الثالثة بجانب الإيرادات، أما القضية الرابعة فتتعلق بنتيجة المقابلة بين جانبى الإنفاق العام والإيرادات العامة.

القضية الأولى: الحاجة إلى ضخ المزيد من الاستثمار

فقد رأت اللجنة أن نسبة الاستثمارات العامة للإنفاق العام والنتائج المحلى هذا العام وعبر السنوات السابقة فى تناقص مستمر، وعلى الرغم من تفهم اللجنة للضغوط التى تتعرض لها وزارتى المالية والتنمية الاقتصادية وحرصهما الشديد على توجيه الإنفاق العام إلى ما يستشعره المواطن مباشرة من أجور ودعم ومعاشات وغيرها من البنود الحتمية التى تستوعب ما يزيد على ٧٥% من الإنفاق العام، فقد طالبت بإدارة حوار مجتمعى بناء حول تلك القضية الهامة حيث ترى أن معالجتها تتطلب العمل على محورين متكاملين.

الأول: تأكيد الدور الجديد للدولة وتفعيل أنماط جديدة من الشراكة مع القطاع الخاص، ويستهدف هذا التوجه تحقيق عدد من الأهداف أهمها: الاستفادة من الخبرات الواسعة التى يمتلكها القطاع الخاص، ومعالجة قصور التمويل الحكومى وبما يحد من الأعباء التى تتحملها الموازنة العامة والمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها مالية الدولة، توسيع دائرة النشاط الاقتصادى فى المجتمع والعمل على تفعيل آليات السوق باعتبارها الضامن لرفع جودة وكفاءة الخدمات المقدمة ومستوى تنافسياتها. وقد رأت اللجنة من خلال تحليلها للاستثمارات المنفذة

⁴⁵ التقرير التكميلى للجنة الخطة والموازنة عن، حساب ختامى الموازنة العامة للدولة وحساب ختامى الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى والخزانة العامة للسنة المالية (٢٠٠٤/٢٠٠٥).

في قطاعات البنية الأساسية في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أنه لا يزال هناك حاجة إلى دفع مشاركة القطاع الخاص في تلك المشروعات في الاقتصاد القومي، حيث بلغ حجم الاستثمار في قطاعات البنية الأساسية (الزراعة، الري، الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات) خلال العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ٣٥,٩ مليار جنيه، وقد تم تنفيذ هذه الاستثمارات من خلال القطاع الحكومي (٢٨,١%)، الهيئات الاقتصادية (١٦,٢%)، الشركات العامة (٢٥,٦%)، القطاع الخاص (٣٠,١%).

ورصدت اللجنة أن البرنامج الانتخابي للسيد الرئيس يستهدف العمل على بناء علاقات مشاركة فعالة مع القطاع الخاص، تتيح لهذا القطاع مشاركة الحكومة في تنفيذ وإدارة مشروعات البنية الأساسية، وأيضا ما أكد عليه بيان الحكومة الأخير من استهداف الحكومة المصرية تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في العديد من مجالات الخدمات الأساسية. ومع استشعار اللجنة وتأكيدها على أهمية هذا التوجه، فقد رأت أن تفعيله يتطلب الأخذ في الاعتبار ضرورة بلورة فلسفة واضحة تستند إلى معايير "العائد من الاستثمار"، وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها بقطاع المرافق والبنية الأساسية.

الثاني: وضع إطار زمني متوسط للخطة الاستثمارية، حيث أكدت اللجنة على أهمية إعادة منظومة التخطيط في المجتمع المصري، وتبنى إطار زمني متوسط للخطة الاستثمارية يشتمل على برامج محددة، على أن يوضح هذا الإطار أهداف وتفصيل البرامج المختلفة التي ستشملها الخطة متوسطة الأجل، موزعة على مستوى المراكز والقرى التابعة للمحافظات. وأكدت أن ذلك سوف يوفر رؤية شاملة للاستثمارات المخططة في مختلف المناطق الجغرافية ومراحل التنفيذ عبر السنوات المتتالية، مع الربط بين الاستثمارات العامة والخاصة على النحو الذي يكفل التكامل بين القطاعين العام والخاص. ورصدت اللجنة العديد من المزايا والنتائج الإيجابية التي ستترتب على وضع هذا الإطار والتي من بينها إتاحة أدوات أفضل وأكثر شفافية لصياغة الخطة الاستثمارية وتقييمها وتنفيذها في توقيتات ملائمة، وتيسير عمليات المناقلة بين الاعتمادات السنوية للخطة الاستثمارية عبر السنوات المختلفة، وإتاحة مرونة أكبر للمخطط وتمكينه من معرفة التوقيتات الزمنية التي تتطلب التوسع في الاستثمارات، فضلا عن وضع معايير الأداء بما يسمح بتقييم ما ينفذ من استثمارات مع تفعيل مستوى أعلى من الرقابة البرلمانية والمجتمعية على الاستثمارات المنفذة على النحو الذي يضمن كفاءة وفعالية هذه الاستثمارات.

القضية الثانية: دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي

حيث رصدت اللجنة أن الدعم المستمر للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي في حساب ختامي الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، قد بلغ نحو ٣١,٤ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢١,٦ مليار جنيه في ختامي السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، بزيادة قدرها ٩,٧ مليار جنيه بنسبة ٤٤,٨%. وفي إطار التوجه الذي تبنته وزارة المالية نحو تطوير الموازنة العامة للدولة وتطبيق المعايير الدولية في شأن إعدادها وتنفيذها، وما يقتضيه ذلك من إظهار كافة المعاملات والنفقات التي تتحملها الموازنة، فقد تم إظهار الدعم المستمر الذي كانت تقدمه الدولة للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي وإدراجه ضمن بنود الموازنة العامة للمرة الأولى بدءاً من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وقد مكن ذلك من تجنب التأثيرات السلبية على نتائج أعمال الهيئة المصرية العامة للبترول وعلى حقوق الخزنة العامة لديها.

وأوضحت اللجنة أن هذه المعالجة لدعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، قد مكنت من الوقوف على التصاعد الكبير والمستمر في الأعباء المالية والمترتبة على هذا الدعم، والتي ارتفعت إلى حوالى ٤٢ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مقارنة بنحو ١,٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٨/١٩٩٩، أى أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ارتفعت أعبائه المالية ٣٥ مرة خلال سبع سنوات فقط. ومع التوقعات التي سادت الأسواق العالمية للبترول والغاز الطبيعي نتيجة استمرار ارتفاع الأسعار، اتجهت الحكومة إلى تحريك جزئى فى أسعار بعض المنتجات (البنزين، السولار) فى العام الماضى.

وعرضت اللجنة الجوانب المرتبطة بهذه القضية، على النحو التالى:

- أن إيرادات بيع المنتجات البترولية المدعومة لا تغطى سوى ٢٧,٥% من تكلفة شراء المنتجات البترولية، وأن أدنى مستوى لتغطية تكلفة الشراء فى البوتاجاز (٧,٤%)، يليه الكيروسين (١٨%)، ثم السولار (٢٧,٦%)، والمازوت (٢٨,٣%)، والغاز الطبيعي (٣١,٦%)، ثم البنزين بأنواعه (٤٤,٠%).
- أن أسعار البيع بالتجزئة لبعض المنتجات البترولية (البوتاجاز، البنزين، السولار) هى الأقل على الإطلاق فى مصر مقارنة بالدول العربية والإفريقية.
- أن دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ينطوى على تكلفة حقيقية تتحملها الموازنة العامة للدولة، حيث أصبح يشكل نسبة كبيرة من إجمالى المصروفات العامة (١٦,٢% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ارتفعت إلى ٢٠,٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥)، وتستحوذ على ٥١,٣% ارتفعت إلى ٥٩,٧% من إجمالى اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال العامين المذكورين.

وفى إطار ما سبق، طرحت اللجنة توصياتها فى هذا الشأن والتي تتركز فى أحد بدليين أساسيين، هما:

الأول: الإقرار بالأمر الواقع واستمرار الزيادة غير المخططة فى دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الموازنة.

الثانى: وهو البديل الذى فضلته اللجنة، ويستهدف خفض تدريجى فى الدعم الموجه للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي، على النحو الذى يمكن من تنفيذ العديد من برامج الإنفاق الضرورية، وفى إطار هذا البديل رأت اللجنة إعادة النظر فى أسعار الطاقة بحيث يتم زيادة أسعار الغاز الطبيعي للاستخدام الصناعى، وعلى الأخص بالنسبة للصناعات كثيرة الاستخدام للغاز، وكذا فى قطاع الكهرباء للأغراض الصناعية وبالتوازي مع أسعار الكهرباء للصناعة، بحيث تصل هذه الأسعار إلى أسعار التكلفة فى مدى قصير تتحقق فيه هذه الزيادة قبل بداية العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، بالإضافة إلى زيادة تدريجية فى أسعار البنزين لاستخدام السيارات الخاصة، ووضع رؤية أكثر موضوعية لاستخدام وتسعير السولار لقطاع النقل وعلى الأخص بالنسبة لنقل البضائع، مع عدم تحريكه بالنسبة لقطاع الزراعة ونقل الركاب، ومراعاة عدم تحريك أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي لصغار المستهلكين، مع إعادة النظر فى هذه الأسعار للشرائح ذات الاستخدام الأعلى، وأيضاً عدم تحريك أسعار البوتاجاز للاستخدام المنزلى.

القضية الثالثة: استكمال منظومة الإصلاح الضريبي

أكدت اللجنة أنه، وإيماناً بالدور المحورى الذى تلعبه منظومة الضرائب فى المجتمع، عمدت الحكومة المصرية إلى التطوير المتواصل لتلك المنظومة مما جعلها تخضع لحزمة إصلاحية متواصلة على نحو متدرج، تراعى ظروف المجتمع وتحقق التوازن بين دفع النمو الاقتصادى وإرساء دعائم العدالة الاجتماعية. ورصدت اللجنة أهم ملامح تلك الإصلاحات فى: إصدار القانون الجديد للضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بموجب القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥، وصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار التعريفات الجمركية، ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار التعريفات الجمركية، وأيضاً تعديل قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بموجب القانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٠٦. وهنا أكدت اللجنة على الآثار الإيجابية لتلك الإصلاحات التى بدأت فى الظهور، حيث أشار بيان الحكومة الأخير إلى حدوث زيادة فى الإيرادات السيادية فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بنسبة ٣١% عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤. وقد جاءت تلك الزيادة بصورة أساسية من الضرائب التى زادت بنسبة ٢٨% خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وأهم بنود تلك الزيادة فى الضرائب على الدخل التى زادت بمعدل ٥٣% خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ فى مقابل ١٦% فى العام السابق.

واستكمالاً لتلك المنظومة الإصلاحية فقد رأت اللجنة أهمية العمل على محورين أساسيين:

الأول: تعديل قوانين الضرائب العقارية، وهنا أكدت اللجنة على ضرورة إجراء دراسات مستفيضة تأخذ فى الاعتبار أوضاع مالكي العقارات فى مصر، من حيث الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهم ومستويات دخولهم، ومراعاتها عند تعديل أحكام قانون الضريبة العقارية، هذا فضلاً عن ضرورة الأخذ فى الاعتبار الظروف والطبيعة الخاصة لسوق العقارات فى مصر، ودراسة تأثير قانون الضريبة الجديد على هذا السوق.

وقد أوصت اللجنة بضرورة أن يعكس مشروع القانون الجديد عدد من الاعتبارات الهامة، أهمها: التمييز بين أصحاب العقارات الذين لا يملكون سوى الوحدات السكنية التى يقيمون بها وغيرهم من أصحاب العقارات أخذاً فى الاعتبار البعد الاقتصادى والشرايح الداخلية للفئات المختلفة، فضلاً عن التدرج فى أسعار الضريبة تبعاً للموقع الجغرافى، وذلك نظراً لتباين الميزات والخصائص التى تتمتع بها بعض المناطق دون غيرها، وأيضاً الاتفاق مجتمعياً على عدد من المحددات والمعايير التى تمثل المرجعية الأساسية لاختيار الأساس الذى تفرض عليه الضريبة، ومعدلات الضريبة المفروضة، بالإضافة إلى الاستمرار فى الإعفاءات بالنسبة لصغار ملاك العقارات والأطيان الزراعية مراعاةً للبعد الاجتماعى، مع رفع حدود الإعفاء من هذه الضريبة، وأيضاً إزالة المعوقات التى تحول دون كفاءة منظومة الضرائب العقارية وتفعيل دورها فى المجتمع، ومنها: تعقد الأطر التشريعية المتعلقة بالضرائب العقارية، وأيضاً تدخل العنصر البشرى والتقييم الشخصى، نتيجة وجود العديد من العناصر التى تخضع للتقييم دون وجود معايير حاكمة لها. وكذا مراجعة وإصدار القوانين المتعلقة باعتماد الحيز العمرانى الجديد وقوانين البناء والإيجارات وغيرها من التشريعات ذات الصلة بالضريبة.

الثانى: استكمال تطوير قانون الضريبة العامة على المبيعات، حيث تشكل تلك الضريبة ركيزة أساسية من ركائز النظام الضريبي المصرى، إذ تصل حصيلتها إلى ما يزيد عن ٣٠% من جملة الإيرادات السيادية للدولة، ومن هنا طالبت اللجنة بتطوير قانون الضرائب على المبيعات

بالشكل الذى يودى إلى تطبيق سعر موحد للضريبة على المبيعات باستثناء محدود، بما يضمن تقليل التشوهات فى هيكل الضريبة ويرفع من كفاءتها، ففى ظل النظام الحالى للضريبة، تتعدد الأسعار المفروضة على السلع الخاضعة وكذلك المعاملة الضريبية، إضافة إلى تعميم الخصم الضريبى على كافة المدخلات السلعية والخدمات والخدمة فى إنتاج السلع والخدمات، سواء التى تخضع للضريبة على المبيعات مرة واحدة أو فى المراحل المختلفة للتداول.

القضية الرابعة: عجز الموازنة والدين العام

وقد طرحت لجنة الخطة والموازنة قضية عجز الموازنة والدين العام من خلال محورين أساسيين:

الأول: عجز الموازنة، حيث تشير البيانات الختامية لموازنة السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى اتجاه العجز الكلى للموازنة العامة (الفرق بين إجمالى الاستخدامات وإجمالى الإيرادات) إلى الزيادة المضطردة خلال السنوات الماضية، ومن ثم فقد أكدت اللجنة على أن العبرة ليست بمستوى العجز المحقق ولكن بالقدرة على ضبط إيقاع هذا العجز وعدم تحريكه فيما وراء قدرة الدولة على سداد أعباءه المستقبلية وتحقيق التوازن المطلوب بين الآثار السلبية لذلك العجز وبين مدى الحاجة إلى الموارد التى تم جلبها من وراء هذا العجز لدفع منظومة النمو والتنمية فى المجتمع. وفى هذا السياق، رصدت اللجنة أنه على الرغم من زيادة القيمة المطلقة للعجز الكلى للموازنة خلال الفترة ما بين عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢، و٢٠٠٤/٢٠٠٥ من نحو ٤٥,٣ مليار جنيه إلى ٦١,٤ مليار جنيه بنسبة ٣٥%، فإن نسبة العجز الكلى وكذلك العجز الأولى وعجز ميزان التشغيل للناتج المحلى تتراوح كلها حول مدى معين يتناسب مع حجم الناتج المحلى ومعدلات نموه خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ و٢٠٠٤/٢٠٠٥، فنسبة العجز الكلى للناتج المحلى انخفضت ما بين عامى المقارنة من ١٠,٢% إلى ٩,٦% بالرغم من زيادة قيمته المطلقة كما انخفضت أيضا نسبة العجز الأولى للناتج من ٤,٨% إلى ٣,٨%، فى حين زادت نسبة عجز ميزان التشغيل للناتج من ٥,٥% إلى ٦,١% فقط بين عامى المقارنة وهى نسبة تستوعبها تماما معدلات النمو الحقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة. إلا أن اللجنة أبرزت أيضاً أن ذلك العجز أصبح يمول ما يزيد على ٣٥% من النفقات التى قامت بها الحكومة فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وبالتالي أوصت اللجنة بأهمية العمل على تهدئته والأخذ بعين الاعتبار متطلبات دفع فاتورة ذلك العجز.

الثانى: الدين العام، وباعتباره الوعاء الذى يصب فيه عجز الموازنة، وهو نتيجة مباشرة لهذا العجز ويتكون من الدين العام المحلى والدين العام الخارجى، فقد رصدت اللجنة تعدد مفاهيم الدين المحلى واختلاف مكوناته طبقاً للرؤية والهدف من التحليل. فوزارة المالية ترصد فى تقاريرها عن الحسابات الختامية مفهوم الدين العام المحلى الحكومى وهو ما تلتزم الوزارة بسداده وتظهر أعباءه السنوية فى الموازنة العامة للدولة، وبالتالي لا يتضمن مفهوم الدين المحلى الذى تقدمه وزارة المالية فى تقاريرها عن الحسابات الختامية ديون كلاً من الهيئات العامة الاقتصادية وبنك الاستثمار القومى. ويقوم هذا المفهوم على أساس أن كل من الهيئات الاقتصادية وبنك الاستثمار القومى جهات لها موازنات مستقلة تستطيع من خلالها تحمل أعباء ديونها، كما أن لها من الأصول ما يتجاوز بكثير قيمة الديون المستحقة عليها. ومن ناحية أخرى تأخذ التقارير الصادرة عن الجهاز المركزى للمحاسبات والبنك المركزى المصرى بمفهوم أوسع للدين العام المحلى يتضمن (صافى الدين العام الحكومى المحلى،

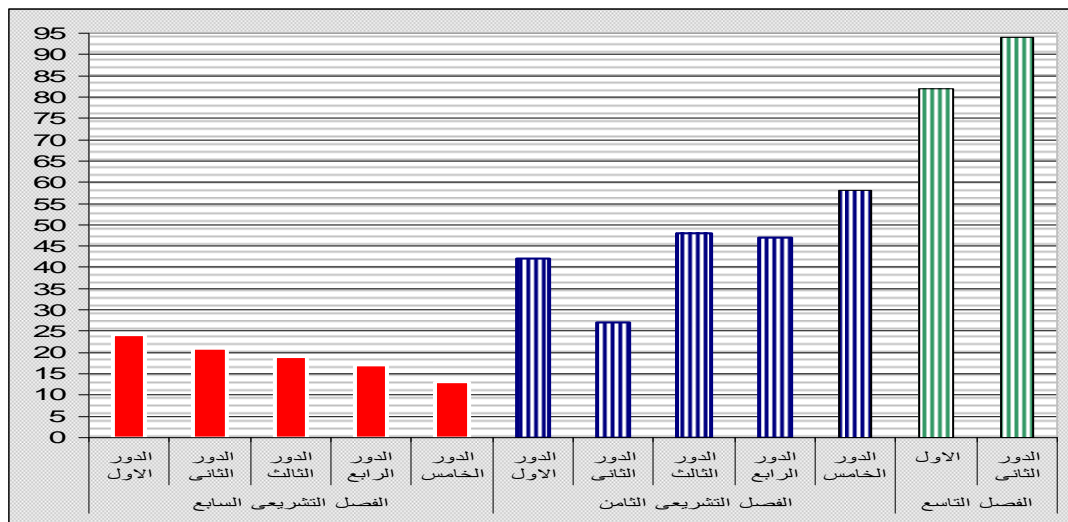
صافي مديونية الهيئات الاقتصادية، صافي مديونية بنك الاستثمار القومي)، ويستند هذا المفهوم الواسع إلى وجود علاقة تبعية واضحة بين الموازنة العامة وكلا من: موازنات الهيئات الاقتصادية من خلال ما يؤول للدولة من فائض تلك الهيئات وما يتقرر لها من إعانات ومساهمات، وبنك الاستثمار القومي وهو ملزم بموجب قانون إنشائه بتجميع المدخرات من الأوعية الادخارية (من أموال المعاشات - أموال توفير البريد - شهادات الاستثمار) وتوجيهها لتمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. بلغ حجم الدين المحلي الحكومي ٣٤٧,٣ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٥، بينما بلغ حجم الدين العام المحلي في ذات التاريخ نحو ٥٠٩,١ مليار جنيه بنسبة تصل إلى نحو ٩٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- مناقشات المجلس

أجرى مجلس الشعب مناقشات موسعة حول الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ والتقرير التكميلي الذي أعدته لجنة الخطة والموازنة بشأنه، شارك فيها ٩٤ عضواً، وهو ما يعد رقماً قياسياً لعدد المتحدثين في مناقشات الحسابات الختامية على مدى الفصول التشريعية الثلاثة الأخيرة.

مقارنة بين عدد المتحدثين من الأعضاء في مناقشات الحساب الختامي خلال الفصلين التشريعيين السابع، والثامن ودورى الانعقاد الأول والثانى من الفصل التشريعى التاسع

الفصل التاسع		الفصل التشريعى الثامن					الفصل التشريعى السابع					دور الانعقاد
الدور الثانى	الدور الاول	الدور الخامس	الدور الرابع	الدور الثالث	الدور الثانى	الدور الاول	الدور الخامس	الدور الرابع	الدور الثالث	الدور الثانى	الدور الاول	عدد المتحدثين
82	94	58	47	48	27	42	13	17	19	21	24	



المصدر: مجلس الشعب، الأمانة العامة، قطاع البحوث، تقرير إنجازات دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى التاسع.

ونستعرض فيما يلى أهم الملاحظات التى أبدها الأعضاء خلال مداخلاتهم نتبعها بتعقيب السيد الدكتور وزير المالية على تقرير اللجنة وملاحظات الجهاز ومداخلات الأعضاء.

بداية، فقد أشاد الأعضاء بجهود الحكومة التي أثمرت تحسناً في مؤشرات الأداء الاقتصادي من زيادة معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الموارد السيادية للدولة ومتحصلات الضرائب العامة، وإن انتقدوا تضارب المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الحكومية الرسمية. وأكد أعضاء المجلس أن عجز الموازنة أمر طبيعي في ضوء مطالبات زيادة الإنفاق والاستثمارات لصالح المجتمع، ولكنهم نهبوا من خطورة استمرار تزايد نسبة العجز من سنة إلى أخرى لحجم الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمعدل العالمي الذي لا يزيد عن ٣%، وأشاروا إلى أن ازدياد العجز في الموازنة يؤدي إلى زيادة حجم الدين العام على حساب الاستثمارات.

وأشار النواب إلى تزايد حجم الدين العام والذي بلغ ٣٤٧,٣ مليار جنيه في ختامى ٢٠٠٥/٢٠٠٤، وحذروا من خطورة الآثار السلبية لزيادة الدين العام، مؤكدين على ضرورة وضع برنامج زمني للسيطرة على تزايد حجم الدين العام، والعمل على زيادة الإيرادات مقابل التزايد المستمر للنفقات.

ومن ناحية أخرى تساءل بعض الأعضاء عن سبب عدم استنداء وزارة المالية للمتأخرات الضريبية المستحقة على القطاع الخاص والبالغة ١٨,٣ مليار جنيه، وكذا عن قيمة المتأخرات الضريبية المستحقة على المؤسسات الصحفية التي تبلغ ٤,٦ مليار جنيه، للمساهمة في خفض عجز الموازنة العامة للدولة، وطالبوا بالاستمرار في منظومة الإصلاح الضريبي التي بدأها وزير المالية، وسرعة تعديل قانون الضرائب على المبيعات وإزالة التشوهات في قانون الجمارك لتكتمل منظومة الإصلاح. وطالبوا بترشيح النفقات وحسن مراقبة المال العام، وأشاروا إلى أن خسائر الهيئات الاقتصادية جاء نتيجة فساد الإدارة في المقام الأول وليس بسبب انخفاض أسعار خدماتها، وأنه لا بد من وجود وقفة مع الهيئات التي تجاوزت تأشيراتها بـ ١٣ مليار جنيه دون إذن من المجلس، وطالبوا بضرورة إصلاح أوضاع الهيئات الاقتصادية في مصر والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

وأوصى أعضاء المجلس بزيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية في صعيد مصر وفتح الباب أمام القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمارات العامة، ونهبوا إلى الحاجة لتعزيز التبادل التجاري بمقومات أخرى غير المنتجات كإشياء خطوط ملاحية وشركات تسويق، كما أوصوا بوقف استيراد السيارات الفارهة والمنسوجات والأجهزة الكهربائية الحديثة لمدة ٥ سنوات.

وطالب الأعضاء بضرورة البحث عن آلية سليمة لإدارة عملية الدعم ووصوله لمستحقيه، وحذروا من خطورة المساس بقيمة الدعم المستحق للمنتجات البترولية، وطالبوا بإعادة النظر في أسعار الطاقة للصناعة لصالح صغار المستهلكين. كما انتقد البعض زعم الحكومة تدعيم ومساندة أصحاب المعاشات بالرغم من استيلائها على أموال التأمينات الاجتماعية، وطالبوا بحسن استثمار أموال التأمينات والمعاشات في مجالات مربحة وآمنة.

وأكد الأعضاء على أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يعكس سوء استخدام الحكومة للموارد المتاحة وسوء إدارتها، وطالبوا بالعمل على تلافى ملاحظات الجهاز، ونهبوا إلى أن وظيفة الجهاز هي الرصد والمراجعة المحاسبية، وأن الجهاز قد جار على حق المجلس بانتقاداته للسياسات الاقتصادية للحكومة.

٣- تعقيب وزير المالية⁴⁶

بالإضافة إلى الردود التفصيلية على كافة ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات على الحساب الختامي للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي حرصت وزارة المالية على إتاحتها للجهاز وللمجلس أثناء مناقشة هذا الموضوع وعرضنا لها في مستهل هذا المحور، فقد حرص السيد د. وزير المالية على التعقيب على ما ورد في بيان الجهاز ومداخلات الأعضاء أثناء نظر هذا الموضوع في لجان وجلسات المجلس.

وقد حرص وزير المالية في البداية على توجيه الشكر للجهاز المركزي للمحاسبات على الجهد البارز الذي قام به في دراسة حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، مشيراً إلى التعاون الكامل والمستمر بين كلاً من الجهاز والمجلس ووزارة المالية على مدار العام، كما وجه الشكر للجنة الخطة والموازنة على الجهد الكبير الذي قامت به اللجنة في إعداد تقريرها التكميلي حول هذا الموضوع. وأكد الوزير أن الجهاز يأخذ بالشق المحاسبي والقانوني الذي يتعامل مع الأرقام على أنها مجموعة من التدفقات الحسابية، وبجانب ما يأخذ به الجهاز، فهناك تعامل مع واقع اقتصادي واجتماعي ومتغيرات أخرى للسياسات الاقتصادية للحكومة تغير من رؤية هذه الأرقام.

ويمكن إجمال تعقيبات وزير المالية على ملاحظات الجهاز ومداخلات الأعضاء على النحو التالي:

ففيما يتعلق بتدني عائد الهيئات العامة الاقتصادية، أوضح الوزير أن معظم نشاط هذه الهيئات يرتبط بمحدودي الدخل وتقديم الخدمات لهم وهذه سياسة مقصودة من الدولة، ومثال ذلك هيئة السكك الحديدية التي تدخلت الدولة في دعمها بمبلغ ٨ مليار جنيه من موارد أخرى دون التطرق لرفع ثمن الخدمة، وأشار سيادته أنه من الممكن التغلب على هذه المشكلة بحلول لا ترضى عنها الحكومة كرفع الدعم المقدم إلى تلك الهيئات والقطاعات، ولكن ذلك الأمر ضد سياسة الدولة لأنه يمس المواطن الذي يتمتع بهذا الدعم، مع تأكيده أن أي إنفاق للدولة أو تدعيم لسعة أو خدمة يولد عانداً اقتصادياً حيث يعد ذلك استثماراً في المواطن، فالمواطن الذي يستفيد من دعم رغيف الخبز والسلع التموينية تعينه الدولة على الإنتاج وتوليد الدخل والاستمرار في العمل والإنتاج وهذا يعود بالإيجاب على الاقتصاد القومي.

وبخصوص اهتمام الوزارة بالدين الداخلي الحكومي فقط، أوضح سيادته أن وزارة المالية تهتم بالدين الحكومي لأن عبء خدمة هذا الدين تلتزم به الخزنة العامة للدولة ويظهر هذا العبء في الموازنة العامة للدولة، أما غيره من الدين العام الذي على الهيئات فلا يمثل مشكلة باعتبار أن تلك الهيئات لديها من الموارد ما يخدم به على هذا الدين (كهينة البترول) ولا يؤثر ذلك على الموازنة العامة للدولة.

وبالنسبة للصناديق الخاصة، فقد أشار الوزير إلى صدور قانون حساب الخزنة الموحد الذي يضم كل أموال الحسابات الخاصة الموزعة في الجهاز المصرفي في حساب واحد بالبنك المركزي، مؤكداً أن تلك الأموال ملك لأصحابها وهم من يتحكم فيها وفي أوجه صرفها، وأن الفرق الوحيد أن تلك الأموال بدلا من وجودها في بنوك ومصارف متعددة فإنها أصبحت في

⁴⁶ يتضمن تعقيب وزير المالية على ملاحظات الجهاز ومداخلات الأعضاء أثناء مناقشة هذا الموضوع في كلاً من اجتماعات لجنة الخطة والموازنة وجلسات المجلس .

حساب واحد بالبنك المركزي للخرانة العامة، والتخوفات التي أثرت قد جاءت بناء على قراءة خاطئة للقانون الذي يمكن لوزارة المالية من إدارة المال العام بأسلوب كفاء. وأوضح وزير المالية أنه قبل هذا التعديل كانت تلك الأرصدة مودعة لدى الجهاز المصرفي وتستغلها البنوك التجارية وتقرضها للحكومة في صورة شراء أذون خزانة وتستفيد تلك البنوك بفروقات الفائدة المستحقة على الرغم من أن هذه الأموال أموال خزانة عامة، وبذلك فإن الخزانة العامة تقترض من أموالها لدى البنوك وتدفع عن تلك الأموال فوائد، لذا جاء القانون ليعيد الأمور إلى نصابها وليتيح استغلال الخزانة العامة لأموالها ويحفز في ذات الوقت الجهاز المصرفي على توجيه استثماراته في القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي بدلاً من إقراض الحكومة. مشيراً إلى أن ما حققته الخزانة العامة من حصيله عقب تطبيق هذا النظام اقتربت من ٤٠ مليار جنيه أسهمت في تخفيض النفقات التي تستخدم في الموازنة العامة.

وبالنسبة لعجز الموازنة، أشار الوزير إلى أن العبرة ليس بحجم هذا العجز وإنما بحجمه منسوباً إلى الدخل الكلي، وأنه لا يمكن الحكم على هذه المديونية إلا بنسبتها إلى هذا الدخل، فعجز الموازنة سيستمر في الزيادة ولكن بمعدلات تقل عن زيادة الدخل القومي السنوي مما يقلص تدريجياً من نسبة هذا العجز، وهذا هو الأسلوب السليم للإدارة الاقتصادية، كما أوضح أنه كان من الممكن أن تحقق هذه الحكومة شعبية هائلة عن طريق معالجة هذا العجز بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية ولكن هذه الإجراءات كانت ستسئ للغالبية العظمى من الشعب وتؤثر عليهم وعلى دخولهم بما يفقد الهدف من تلك الإجراءات، وضرب مثلاً لذلك بالعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ الذي وصل فيه العجز إلى ٥٥ مليار جنيه بنسبة تصل إلى ١١,٤% من الدخل القومي في حين أن العجز وصل حجمه إلى ٦١,٤ هذا العام ولكن بنسبة أقل من الدخل القومي، وأكد أنه بعد ٣ أو ٤ سنوات ستخف هذه النسبة لتصل إلى ٤% وهذا يؤكد أنه في حين يتزايد حجم العجز فإن دخلنا القومي يتزايد بنسبة أكبر وهكذا تنخفض النسبة مع الوقت.

وحول ذات الموضوع أشار وزير المالية أنه من غير المتصور مثلاً وجود فائض في الموازنة، وإذا حدث ذلك فهذا يكون على حساب عدم إنفاق ومن ثم ضرر لقطاعات في المجتمع، فالإنفاق هو الذي يؤدي إلى زيادة النمو وتوليد الدخل للمجتمع، وأكد أن رقم العجز البالغ ١١,٤% الذي يظهر في العام المالي ٢٠٠٤ ليس له مدلول اقتصادي، حيث أن تبويب هذه السنة يتبع التبويب القديم للموازنة العامة الذي تم تعديله، ومن ثم هناك العديد من البنود الواردة ليس لها مكان في العجز وفقاً للرؤية الاقتصادية السليمة وإن كانت سليمة محاسبياً.

وبالنسبة لمعدلات النمو، أكد الوزير أنه لا توجد حكومة ترضى بالأثر التنموي لسياساتها، وإنما تطمح لزيادة مستمرة في النمو الاقتصادي، وأشار إلى أن مصر قد حققت هذا العام نمواً بلغ نحو ٧%، وأنه من المنتظر أن يصل في العام القادم إلى ٧,٥%، وأن مجموعة السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة ستؤدي إلى زيادة في تلك المعدلات ولكن أثر هذه السياسات لا يظهر في ذات وقت تطبيقها إنما يظهر ويتضح بعد فترة من هذا التطبيق.

وحول الملاحظة الخاصة بتضارب الأرقام الاقتصادية، أشار إلى وجود جهات غير حكومية تبادر بتقدير بعض الأرقام والحكومة غير مسؤولة عنها، وما تعتد به الحكومة هي أرقام الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء، وأوضح أنه نظراً لتعدد مفاهيم المعدلات الاقتصادية سواء في التضخم أو الناتج القومي أو معدلات النمو، فقد تعدد الأرقام ولكن في

ذات الوقت تتعدد المفاهيم لهذه الأرقام وكل اقتصادى يدرك الاختلاف بينها. وأكد أن الحكومة بصدد تنظيم إحصاءات ومؤشرات الدولة بشكل علمى مدروس ودقيق باستخدام الوسائل العلمية الحديثة مما قد يتطلب بعض الوقت.

وبالنسبة لتضارب التصريحات بشأن الاحتياطي من النقد الأجنبي، أشار الوزير إلى تصريحه الذى ذكر فيه أنها تبلغ ٣٤ مليار دولار مع وجود تصريحات حكومية صادرة من محافظ البنك المركزى بأنها تبلغ ٢٦ مليار دولار، مؤكداً عدم وجود أى تضارب فى هذا الشأن، حيث أن رقم الـ ٣٤ مليار دولار يشمل الاستثمار الأجنبى فى الأوراق المالية والذى يتعرض للتغير يوماً بعد يوم بالنقص أو الزيادة فى حين أن الاحتياطي المستقر الذى لا يخضع لتلك التغيرات السريعة هو ما أعلنت عنه الحكومة والذى يبلغ ٢٦ مليار دولار.

ورداً على الملاحظة المتعلقة بعدم تحقيق المستهدف فى موازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أشار سيادته أن تحقيق المستهدف مرتبط بمتغيرات لا سلطان له عليها، فهى عبارة عن متحصلات من موارد سيادية، فالجمارك تعتمد على الواردات ومن غير المتصور التحكم فى الواردات، وكذلك فائض هيئة البترول والتي تخصص جزء من دخلها لاستيراد منتجات بترولية غير موجودة بمصر، وكذا حصيلة الخصخصة التى لا يمكن تقديرها. أما بالنسبة للهيئات وشركات الهيئات الاقتصادية، أوضح أن تلك الهيئات والشركات التابعة لها لا تهدف إلى الربح ولها هدف اجتماعى بالإضافة إلى هدفها الاقتصادى هو مما يوقف هذه الهيئات عن تحقيق فوائض تقيم خدماتها.

وبالنسبة لانخفاض فى الحصيلة فى الحساب الختامى عن المتوقع والذى وصل إلى ٥,٦%، أشار الوزير إلى أن هذه النسبة، فى ضوء توقع رقم للحصيلة لهذا الكم الهائل من المؤسسات والهيئات والأفراد يعد أمراً جيداً، فالتنبؤ الإحصائى الدقيق يخضع لنسبة خطأ ٣% ارتفاعاً وانخفاضاً، وهذا الخطأ ينجم عن فائض الهيئات الاقتصادية وتقديراته، وعن فائض البنك المركزى الذى يعتمد دوره على ضبط الرقابة المالية للسوق.

وحول التجاوزات والتأثيرات غير المرخص بها، أوضح وزير المالية أن النسبة الأكبر من هذه التجاوزات تخص الهيئة العامة للبترول، وأن هذا التجاوز الذى يحدث مرتبط بأسعار خام البترول عالمياً حيث يتم شراء حصة الشريك الأجنبى بالسعر العالمى من ناحية ومن ناحية أخرى يتم استيراد الغاز والمنتجات البترولية التى لا تنتجها مصر بأسعار غير ثابتة ومتغيرة ولا يمكن تقديرها لذا تحدث هذه التجاوزات. وأشار إلى أنه بعد التبويب الجديد للموازنة العامة وظهور مبلغ الدعم للمخصصات البترولية، اتجهت الحكومة لأخذ إذن المجلس فى التأشيرات التى تتجاوز المبلغ المعتمد لها فى الموازنة كما حدث من طلب دعم إضافى لهذه المنتجات البترولية فى العام المالى الماضى.

وحول التخوفات التى أثرت بشأن أموال التأمينات، أوضح الوزير أنه تم إخراج صندوقى التأمينات العام والخاص من علاقة وزارة المالية مع بنك الاستثمار القومى فضاءً لأى تشابك، واعترفت الوزارة بديون تبلغ ١٩١ مليار جنيه للصندوقين يتم صرف فوائدهم نقداً لهما كل شهر.

وبالنسبة للملاحظة المتعلقة بوجود بعض المتأخرات التى للحكومة لدى الغير، أشار سيادته لتركز هذه المتأخرات فى (الضرائب الجمركية- الهيئات الاقتصادية - قطاع أعمال

عام)، وبالنسبة للمؤسسات الصحفية، أعلن أنه ابتداء من ٢٠٠٥/٧/١ فإن جميع المؤسسات الصحفية ملتزمة بكافة الالتزامات والضرائب المستحقة عليها، أما الديون السابقة عليها فإنها ستكون تحت دراسة وقرار مجلس الشعب.

وحول قضية التصدير وضعف حجم الصادرات المصرية إلى الدول العربية والإفريقية، أشار الوزير أن التصدير مرتبط بالمصدر والمستورد، وأن الدول العربية كلها تنتج وتصدر سلعاً متشابهة ومتماثلة، فضلاً عن أنها تضع قيوداً هائلة أمام دخول الصادرات المصرية إليها، وأوضح سيادته أنه باستثناء السعودية (حيث نستورد منها بتروكيماويات)، فإن لدينا فائض تجارى مع كافة الدول العربية، وبالنسبة للتصدير للدول الإفريقية فإن مصر تنافس الدول الأوروبية فى أسواق الدول الإفريقية. وأشار إلى أن صادراتنا وصلت إلى ١٣ مليار دولار غالبيتها لدول أوروبا وأمريكا وليس للدول العربية والإفريقية بسبب العوائق التي تواجهها فى الأخيرة، وأوضح سيادته أنه تم رصد ٢ مليار جنيه دعم للصادرات فى موازنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وبالنسبة للمتحصلات الضريبية بعد تطبيق قانون الضريبة العامة، أكد أنه مع تخفيض الضريبة وتيسير الإجراءات وتوفير مناخ من الثقة بين الممول والمصلحة، فقد ارتفع عدد الإقرارات الضريبية المقدمة من ١,٥ مليون إقرار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ٢,٤ مليون إقرار فى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وأن العام الحالى سيشهد كسر حاجز ٣ مليون إقرار، أما الحصيلة فقد زادت فى العام الماضى بنسبة ٧٠% وهناك زيادة إضافية تقدر بنحو ٦٠% هذا العام، وأكد الوزير أنه بهذا الإسهام والثقة المتولدة يصبح المواطن هو الشريك والمحرك الأساسى لنمو هذا المجتمع ونمو الاقتصاد القومى.

ونوه وزير المالية فى ختام تعقيبه بما تم من تعديل للمادة ١١٨ فقرة أولى من الدستور بهدف تعديل توقيت عرض الحساب الختامى على المجلس ليصبح بعد ستة أشهر من انتهاء السنة المالية، وما سيكون لذلك من أثر مهم فى تدعيم دور المجلس فى الرقابة المالية على أعمال الحكومة، وتدعيم الحوار والتفاعل المتصل بين المجلس والحكومة فى هذا الشأن.

وفى ختام مناقشات المجلس لحساب ختامى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، عقب السيد رئيس لجنة الخطة والموازنة موضحاً أن الحكومة العامة تشمل الجهاز الإدارى للدولة والأجهزة الخدمية، وأن الهيئات الاقتصادية تخرج عن هذا النطاق، والدين العام يتشكل من ديون جميع هذه الوحدات والأجهزة والهيئات، وقال إن المعيار الدولى لدين الحكومة العامة المجمع يؤكد أسلوب حساب الدين العام، وذكر أنه فى ٢٠٠٥/٦/٣٠ بلغ صافى أرصدة الحكومة مبلغ ١٥٨ مليار جنيه، ونوه بما ورد على لسان السيد د. وزير المالية بشأن قضية الدين العام وكيفية حسابه كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، مشيراً إلى أن نسبة الدين العام الحكومى العام (محلى + أجنبى) ١١٢% من الناتج المحلى الإجمالى، فى حين تصل هذه النسبة فى إيطاليا إلى ١١٦% من الناتج المحلى الإجمالى، وفى اليابان إلى ١٢١%. وأضاف رئيس اللجنة أنه فى سنوات النمو المتسارع فلا خوف من زيادة نسبة الدين العام الذى يعبر عنه من خلال السيطرة على عجز الموازنة الذى بدأ فى الثبات ويتجه نحو الانخفاض فى السنوات القليلة القادمة. وأكد أن الربط الأصلى للموازنة جاء متطابقاً لإجمالى الإنفاق وذلك لأول مرة، ومن ثم فإن الموازنة جاءت منضبطة من ناحية تقديرات الإنفاق التى جاءت مطابقة لختامى الموازنة العامة للدولة. ونبه إلى أن الحكومة إذا رأت أن هناك ضرورة لزيادة

الإتفاق فترجع إلى المجلس للحصول على موافقته فى هذا الشأن وقد حدث هذا بالفعل خلال هذا العام لدعم المنتجات البترولية.

وفى ختام المناقشات وافق المجلس على مشروع قانون باعتماد الحساب الختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وعلى تقريرى لجنة الخطة والموازنة وما انتهى إليه من توصيات.

كما وافق مجلس الشعب فى ذات الجلسة على مشروع حساب ختامى موازنة المدعى العام الاشتراكى للسنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ومشروع حساب ختامى موازنة مجلس الشعب عن السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ومشروع حساب ختامى موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، بالإضافة إلى موافقته على مشروعات قوانين بربط حساب ختامى موازنات عدد من الهيئات والمؤسسات.^{٤٧}

⁴⁷ تولى كلا من السيد الأستاذ محمود الشاذلى رئيس قطاع الموازنة العامة، والسيد الأستاذ أمير رزق حنا رئيس قطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية، مراجعة وتدقيق محتويات هذا الفصل.